تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة لدول الخليج العربي للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١)

م.م. أحمد راشد عجرش — كلية العلوم/تكريت
م.م. محمد كامل عبدالله — كلية الزراعة/تكريت
أ.د. سامي السيد فتحي — كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/القاهرة
altaaeyahmed@yahoo.com
07705163650

المستخلص:

توصلت الدراسة أن عدم الاستقرار في أسعار النفط العالمية يعود لعوامل كثيرة، ومن تلك العوامل عوامل اقتصادية، وعوامل جيوسياسية، وعوامل مناخية، وعوامل نفسية وعوامل فنية، وعوامل نقدية، ومن ثم فإن جميع تلك العوامل لعبت دور كبير في تحديد سعر النفط العالمي، كما ترتب على ارتفاع أسعار النفط مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكان من أهم تساؤلات الدراسة ما هي العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط، وما هي العوامل المؤثرة على تطور أسعار النفط العالمية، وتقلبات أسعار النفط العالمية، وما هو الأثر المترتب على الموازنة العامة لدول الخليج العربي، وعليه فقد أوصت الدراسة بعدة من التوصيات أهمها أن يترك تحديد أسعار النفط لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، والسعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، ويتطلب من دول الخليج العربي، ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، مع تنويع مصادر اقتصاداتها لتفادي تقلبات أسعار النفط العالمية، والحفاظ على الإيرادات النفطية بالموازنة العامة.

Abstract:

The study concluded that the lack of stability in world oil prices is due to many factors, and those factors, economic factors, and factors of geopolitical factors, climatic, and psychological factors and technical factors, monetary factors, and then, all of these factors played a large role in determining the global price of oil, as a result the rise in oil prices a range of economic, social and political implications, and it was the most important questions of the study what are the factors that have affected the determining oil prices, and what are the factors affecting the evolution of world oil prices, and fluctuations in world oil prices, and what is the impact of the general budget of the Gulf Impact Arab, and therefore, the study recommended a number of recommendations including that leaves determine the price of oil to the law of demand and supply, and the mechanism of the free market, and strive to achieve the kind of stability in oil prices globally, and requires from the Arab Gulf States, and OPEC to work on pricing oil against a basket of currencies and not only the US dollar, and this position to avoid devaluation of the dollar against other currencies, with the diversification of the sources of their economies to avoid fluctuations in world oil prices, and the preservation of oil revenues to the general budget.

المقدمة:

لقد تعرضت أسعار النفط للعديد من التغيرات وعدم الاستقرار للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١) وذلك بدءً من أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ مروراً بالأزمة الاقتصادية العالمية في العام ٢٠٠٨، أظهرت الموازنة العامة لدول الخليج العربي، وذلك نظراً لعدم اعتماد تلك الدول على تنويع في مصادر اقتصاداتها، وبالتالي أثرت على تدفق الإيرادات النفطية، وقد اعتمدت الدراسة على عرض لتطور أسعار النفط، وماهية العوامل المؤثرة على تطور أسعار النفط العالمية، ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاسه على الموازنة العامة لدول الخليج العربي خلال فترة الدراسة.

أولاً: مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في مدى الأثر الذي أحدثته التقلبات العالمية في أسعار النفط، والتي تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاعتماد على القطاع النفطي كأهم عامل في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال التركيز على التنويع الاقتصادي لدول الخليج العربي، كما يمثل التصدي للتراجع الحاد في أوضاع الموازنة العامة لدول الخليج العربي أن تتجه لتنويع الاقتصاد، وفي جانب الإيرادات العامة تكمن مشكلة أخرى تقتضي العمل على تعزيز الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية في ظل تلك التقلبات في الإيرادات النفطية لدول الخليج العربي، كما تكمن المشكلة في النفقات العامة التي تبرز الحاجة إلى ترشيدها في النفقات ورفع كفاءة الموازنة العامة لتلك الدول واستناداً لما سبق يمكن تصنيف اشكالية الدراسة من خلال التساؤلات الاتية :

١- ما هي العوامل التي أثرت على تحديد أسعار النفط .

٢- ماهية الأثر المترتب على الموازنة العامة لدول الخليج العربي من تقلبات أسعار النفط.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة كونها تمثل أحد الموضوعات الهامة والتي تخص التقلبات السعرية للنفط وأثره على الموازنة العامة لدول الخليج العربي.

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتأتي من خلال إلقاء الضوء على الموازنة العامة لدول الخليج العربي، ومدى تأثرها بتقلبات أسعار النفط عالمياً على إيراداتها النفطية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم العوامل المؤثرة على تقلبات الأسعار النفطية وتداعياتها والمترتبة على تطورات أسعار النفط العالمية، تأثيرها على الموازنة العامة لدول الخليج العربي في ظل الأزمة المالية العالمية للعام ٢٠٠٨، وعقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

فرضية الدراسة :

تنطلق فرضية الدراسة من ان تقلبات اسعار النفط العالمية لها اثار على ايرادات دول الخليج العربي ومن ثم تاثيرها على الموازنة العامة مما ادى الى تاثير الخطط التنموية الاقتصادية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي للبيانات والمعلومات المتوفرة عن تقلبات أسعار النفط العالمية، كما حدد مجال الدراسة الزمنية للمدة ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠١١ مدة الدراسة".

نطاق الدراسة :
اعتمدت الدراسة على النطاق المكاني لدول الخليج العربي ومدى تاثر هذه الدول من جراء تقلبات اسعار النفط ،كذلك اعتمدت نطاق المدة الزمنية للعام (٢٠٠٠-٢٠١١) كبداية لتحليل البيانات المتاحة .
ثامناً: تقسيم الدراسة:
تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: تطور أسعار النفط العالمية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١).
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على تطور أسعار النفط العالمية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١).
المبحث الثالث: تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاساته على الموازنة العامة لدول الخليج العربي.

المبحث الأول
تطور أسعار النفط العالمية للمدة(٢٠٠٠-٢٠١١)

تمهيد:
يُعد النفط من أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها الأثر في تنفيذ السياسات الاقتصادية وتفسير بعض الحالات والظواهر التي يمر بها اقتصاديات الدول المصدرة للنفط كمصدر رئيسي لإيراداتها والتي تعتمد عليه في دعم اقتصاداتها.
أولاً: تطور الإمدادات النفطية العالمية:
شهدت أسعار النفط العالمية منذ العام ٢٠٠٣ ارتفاعاً كبيراً، على الرغم من الانخفاض النسبي لأسعار النفط في عام ٢٠٠٧، حيث بلغت أسعار النفط في العام ٢٠٠٦ ما يقارب ٦٩.٢ دولاراً مقابل متوسط لم يزد عن ٢٤.٣ دولار للبرميل في عام ٢٠٠١، أي بنسبة زيادة قدرتها (١٨٥%) ما بين العامين (٢٠٠١ – ٢٠٠٦) (**مصطفي، ٢٠٠١، ص١٠٩**).
وبصدد الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ شهدت العديد من الاقتصاديات العالمية حالة من التباطؤ في معاملات النمو، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي، حيث أثر ذلك بشكل كبير على أسواق النفط نحو الانخفاض الأسعار وارتفاع الطلب العالمي عليه، مما أدى إلى زيادة الكميات المنتجة، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على النفط للولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة، وفي الاقتصاد العالمي بصورة عامة، حيث بلغت الإمدادات النفطية في العام ٢٠٠٠ حوالي ٧٦.٧ مليون (ب/ي) مرتفعاً بـ ٢.٦ مليون (ب/ي)، أي بنسبة (٣.٤%)، وتُعد تلك النسبة كبيرة مقارنة بمستوى الإمدادات في العام ١٩٩٩ (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة"، القاهرة، ٢٠٠١، ص١٠٩**).
ويوضح الجدول رقم (١) تطور إمدادات دول أوبك والعالم من النفط للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١) (**التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الكويت، ٢٠١٢**)، وعلى النحو التالي:

جدول (١)
تطور إمدادات دول أوبك والعالم من النفط
إجمالي الإمدادات النفطية مليون (ب/ي)

السنة	دول أوبك	بقية دول العالم	العالم
٢٠٠٠	٣٠.٨	٤٥.٩	٧٦.٧
٢٠٠١	٣٠.٣	٤٥.٥	٧٥.٨
٢٠٠٢	٢٨.٣	٤٧.٩	٧٦.٢
٢٠٠٣	٣٠.٢	٤٨.٧	٧٨.٩
٢٠٠٤	٣٣.٠	٥٠.٠	٨٣.٠

٢٠٠٥	٣٤.٦	٤٩.٦	٨٤.٢
٢٠٠٦	٣٤.٥	٤٩.٩	٨٤.٤
٢٠٠٧	٣٤.١	٥٠.٥	٨٤.٦
٢٠٠٨	٣٥.٣	٥٠.٤	٨٥.٧
٢٠٠٩	٣٣.٠	٥١.١	٨٤.١
٢٠١٠	٣٤.٠	٥٢.٢	٨٦.٢
٢٠١١	٣٤.٦	٥٣.٠	٨٧.٧

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الكويت، ٢٠١٢.

ويتضح من الجدول (١) أن إجمالي الإمدادات النفطية في العام ٢٠٠١ بلغت ٧٥.٨ مليون (ب/ي)، وفي عام ٢٠٠٢ ارتفع مستوى إجمالي الإمدادات النفطية من منظمة أوبك وخارجها من ٧٥.٨ مليون (ب/ي) خلال عام ٢٠٠١ إلى ٧٦.٢ مليون (ب/ي) خلال عام ٢٠٠٢، مرتفعاً بمقدار ٦٠٠ ألف برميل أي بنسبة نمو (٠.٨%)، ويرجع الارتفاع الضئيل في الإمداد النفطي إلى الإضراب العام الذي شهدته فنزويلاً، والتي تُعد خامس أكبر مصدر للنفط في العالم، وفي عام ٢٠٠٣، وصل حجم الإمدادات النفطية إلى حوالي ٧٨.٩ مليون (ب/ي)، أما في عام ٢٠٠٤ فقد زادت الإمدادات النفطية لتصل إلى مستوى قياسي ٨٣ مليون (ب/ي)، أي بزيادة ٤.١ (ب/ي)، وذلك بسبب دخول حقول إنتاجية جديدة وخصوصاً في المناطق البحرية لغرب إفريقيا، البرازيل من جهة، وانتهاء فترات الإصلاح والصيانة في أماكن إنتاج أخرى (**التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٨٠**)، وفي عام ٢٠٠٥ زادت الإمدادات النفطية بمقدار ١.٢ مليون (ب/ي)، وفي عام ٢٠٠٧ وصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية إلى ٨٤.٦ مليون (ب/ي) وهو معدل بمستوى قياسي، وبمقارنة الإمدادات النفطية لعام ٢٠٠٨ بعام ٢٠٠٧ يلاحظ ارتفاعاً كبيراً في مستواه بمقدار ١.٤ مليون (ب/ي)، أي بنسبة (١.٧%) في عام واحد وهو أعلى مستوى إنتاجي، ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية على السوق النفطية انخفضت الإمدادات النفطية في أواخر عام ٢٠٠٨ (**تقرير الآمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة، ٢٠١٠، ص٢٠-٢٥**).

كما يتبين أن إجمالي الإمدادات النفطية العالمية شهدت ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٠ أكثر من مليون (ب/ي)، كما واصل إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بالارتفاع إلى أن وصلت عام ٢٠١١ إلى ٨٧.٧ مليون (ب/ي)، وكان لاسترداد الاقتصاد العالمي عافيته من الأزمة المالية العالمية انعكاس إيجابي على هذا الجانب من السوق النفطية، حيث إن الزيادة الكبيرة من الإمدادات مصدرها من خارج أوبك.

ثانياً: تطور الإمدادات النفطية لدول أوبك.

فرضت تقلبات أسعار النفط أبعاداً سياسية واقتصادية على مستقبل دول الخليج العربي المنتجة للنفط والأعضاء في الأوبك، والتي تتميز باقتصاديات السلعة الواحدة، نظراً لاعتمادها على إيرادات الصادرات النفطية في سد احتياجاتها من العملات الأجنبية، وإن تلك التقلبات النفطية تنعكس على قيمة صادراتها النفطية(**اليماني ، ٢٠٠٩، ص٢٦**).

)، ومن ثم فقد بدأ الضغط على دول الأوبك لزيادة إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي والمحافظة على استقرار أسعار النفط مما أدي في عام ٢٠٠٠ زيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك، وذلك بسبب ارتفاع الأسعار، والمحافظة على استقرار السوق، وقد عملت منظمة أوبك على آلية لحفظ الإنتاج وذلك بهدف المحافظة على أسعار النفط، وانعكس انضباط الدول النفطية والتزامها بالحصص بصورة إيجابية على استقرار الأسعار والسوق النفطية، كما تم تبني آلية من قبل أوبك لإبقاء سعر البرميل بما يقارب ٢٥ دولار للبرميل وذلك بخفض الإنتاج حوالي ٥٠٠ ألف (ب/ي) في حالة انخفاض الأسعار أقل من ٢٢ دولار للبرميل لمدة عشر أيام

عمل متتالية، وزيادة الإنتاج بمقدار ٥٠ ألف (ب/ي) في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن ٢٨ دولار للبرميل لمدة ٢٠ يوماً متواصلة.

أما في عام ٢٠٠١، وبسبب انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة للركود الواضح في الاقتصاد العالمي عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، فقد واجهت الأعضاء في الأوبك تحديات كبيرة، وقامت بتقليص إنتاجها بنسبة ١.٥ مليون (ب/ي) حتى وصلت مستويات الإنتاج مع بداية شهر فبراير إلى ٢٥.٢ مليون (ب/ي) نفس العام، وفي العام ٢٠٠٢ عملت الدول في منظمة أوبك إلى تقليص إنتاجها حتى وصل مستوى الحصص إلى ٢١.٧ مليون (ب/ي) في بداية عام ٢٠٠٢ وجاءت هذه الخطوة بهدف دعم الأسعار ووقف تراجعها بسبب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الذي أدت إلى تراجع ضئيل في الطلب العالمي على النفط حيث استقر إنتاج النفط حوالي ٢٨.٣ مليون (ب/ي).

أما في عام ٢٠٠٣ ارتفع إمداد دول الأوبك من النفط حوالي ٣٠.٢ (ب/ي) وبسبب الإضراب الذي أصاب صناعة النفط الفنزويلية والنفط النيجيري بسبب الاضطرابات العرقية، بدأ العمل بنظام الحصص الإنتاجية الجديدة حيث تخطت أسعار النفط إلى ٣٠ دولار بداية الربع الأول من عام ٢٠٠٣، وفي العام ٢٠٠٤ ساهمت منظمة أوبك في الإمدادات النفطية بمعدل ٣٣ مليون (ب/ي) أي بزيادة ٢.٨ مليون (ب/ي) عن عام ٢٠٠٣، ولعبت منظمة أوبك دور فعالاً وجهوداً جبارة لضمان استقرار السوق النفطية وإمداد السوق باحتياجاته النفطية التي يحتاجها المستهلكون خلال عام ٢٠٠٤ إلى أن وصل الإنتاج حوالي ٢٧.٠ مليون (ب/ي) في شهر نوفمبر ٢٠٠٤ وفي عام ٢٠٠٥ بلغ معدل الإمدادات النفطية لدول أوبك ٣٤.٦ مليون (ب/ي) أي بزيادة (٣.٩%) عن عام ٢٠٠٤، كما شهدت إمدادات أوبك النفطية انخفاضاً في عام ٢٠٠٦، حيث وصل الإنتاج إلى ٣٤.٥ مليون (ب/ي)، أما في العام ٢٠٠٧ فقد تقلصت إمدادات أوبك النفطية إلى ٣٤.١ مليون (ب/ي)، وفي العام ٢٠٠٨ فقد بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك ٣٥.٣ مليون (ب/ي) محققة ارتفاعاً بنحو ١.٢ مليون (ب/ي)، أي بنسبة (٣.٦%) مقارنة بعام ٢٠٠٧، ويأتي هذا الارتفاع نتيجة الانخفاض في العامين السابقين (٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧) بمقدار (١٠٠ ، ٤٠٠) ألف (ب/ي) على التوالي، لترتفع بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من (٤٠.٣% - ٤١.٢%) خلال العامين ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ (**تقرير الآمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة ، ٢٠٠٨، ص٣-٥**).

لقد ألقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السوق النفطية، حيث انعكست هذه الأزمة على انخفاض حجم الطلب الذي أدي إلى انخفاض أسعار النفط مما أثر على عائداتهم النفطية للدول العربية الأعضاء في أوبك ودول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ معدل الإمدادات النفطية لبلدان أوبك مليون (ب/ي) خلال عام ٢٠١٠، لتزداد بذلك حصة بلدان أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية من ٣٣ مليون (ب/ي) عام ٢٠٠٩ إلى ٣٤ مليون (ب/ي) خلال عام ٢٠١٠، كما ارتفعت إلى ٣٤.٦ مليون (ب/ي) عام ٢٠١١.

ثالثاً: تطور الطلب العالمي على النفط:

أدى ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي إلى تزايد الطلب على النفط وذلك منذ بداية عام ٢٠٠٠ ولقد بلغ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠٠٠ حوالي (٤.٧%) مما أدي إلى ارتفاع أسعار النفط في ذلك السنة ورغم ذلك ارتفع معدل الطلب العالمي على النفط الذي ازداد بنحو ١.٢ مليون (ب/ي) ليصل ٧٥.٩ مليون (ب/ي) أي ما يعادل (١.٦%) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة ، ٢٠٠٥، ص١١٠.)، وأن أداء الأسواق عام ٢٠٠١ جاء مغايراً تماماً للنمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٠ حيث أثر أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على أداء الاقتصاد الأمريكي مما انعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي المنخفضة على مستوى الطلب العالمي على النفط.

أما خلال عامي (٢٠٠٣ – ٢٠٠٤)، تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي العالمي وحقق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ (٤%) و (٥.١%) خلال عامي ٢٠٠٣ – ٢٠٠٤، مما أدي الزيادة الطلب الأمريكي على النفط خلال تلك الفترة، وكان له تأثير واضح على ارتفاع الطلب العالمي للنفط فارتفع الطلب الأمريكي للنفط بنسبة (١.٤%) خلال العام ٢٠٠٣، وبنسبة (٢.٤%) خلال عام ٢٠٠٤، وسجل الطلب الأمريكي حوالي ٢٠.٥١ مليون برميل خلال عام ٢٠٠٤، أما الطلب الهندي فأرتفع بواقع (١.٣%) خلال عام ٢٠٠٣، وبواقع (٤.٧%) خلال عام ٢٠٠٤، وارتفاع الطلب الصيني حيث ارتفع بنسبة (١١%) خلال عام ٢٠٠٣، وبنسبة (١٥.٦%) خلال العام ٢٠٠٤، حيث أصبحت الصين أكبر دولة مستهلكة للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومثل الطلب الصيني خلال عام ٢٠٠٢ حوالي (٦.٤%) من الطلب العالمي للنفط، وارتفع إلى (٦.٩%) خلال عام ٢٠٠٣ ثم إلى (٧.٧%) خلال عام ٢٠٠٤ (سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية ، ٢٠٠٥، ص١١٩).

ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الطلب العالمي على النفط من حيث إجمالي الطلب، والتغير، ونسبة التغيير للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١) (التقرير الشهري لمنظمة أوبك، ٢٠١٢.)، وعلى النحو التالي:

جدول رقم (٢)
تطور الطلب العالمي على النفط للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١١)

مليون (ب/ي)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
إجمالي الطلب	٧٥.٩	٧٦.٣	٧٧.٩	٧٨.٤	٨٢.٤	٨٣.٩	٨٥.٢	٨٦.٤	٨٥.٩	٨٤.٥	٨٦.١	٨٧.٦
التغير في الطلب	١.٢	٠.٤	٠.٧	١.٤	٠.٤	١.٥	١.١	١.٢	-٠.٥	-١.٤	١.٦	١.٥
نسبه التغير	١.٦	٠.٥	٠.٩	١.٨	٤.٨	١.٨	١.٣	١.٤	-٠.٦	-١.٦	١.٩	١.٨

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشعري لمنظمة أوبك، الكويت، ٢٠١٢.

ويتضح من الجدول (٢) أن هناك زيادة ملحوظة على الطلب العالمي للنفط، ويعزي ذلك إلى تحسن أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام، كما أن أداء الاقتصاد الأمريكي كان له دوراً مهماً في تحسين أداء الاقتصاد العالمي مما انعكس على الطلب العالمي للنفط، حيث وصلت نسبة التغير في عام ٢٠٠٤ إلى (٤.٨%)، كما قاد هذا التحسن إلى زيادة في الطلب العالمي على النفط بمقدار ١.٥ مليون (ب/ي) في عام ٢٠٠٥، كما استمر الاقتصاد العالمي خلال عام ٢٠٠٦ بالنمو بمعدلات جيدة بلغت (٥.١%) ويعزى ذلك للنمو الذي شهدته منطقة اليورو وأمريكا والصين والهند، ووصل الطلب العالمي على النفط في عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ٨٥.٢ مليون (ب/ي) خلال العام أي بزيادة (١.٣%) مقارنة بعام ٢٠٠٥، لقد زاد الطلب على النفط في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ ١.٢ مليون (ب/ي) ليصل ٨٦.٤ مليون (ب/ي) ولكن انخفض في العام ٢٠٠٨ الطلب العالمي على النفط بمعدل (٠.٥%) ليصل إلى ٨٥.٩ مليون (ب/ي)، وبالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط للفترة مجتمعة (٢٠٠٠- ٢٠١١)، فيلاحظ أن ارتفاع الطلب على النفط بزيادة مقدارها (١١.٥%) خلال تلك الفترة. لكن بالنسبة إلى تطور إجمالي الطلب على النفط في الفترة ٢٠٠-٢٠١٠، فإن هناك ارتفاعاً في الطلب على النفط من ٧٥.٩ مليون (ب/ي) عام ٢٠٠٠ إلى ٨٥.٩ مليون (ب/ي) في عام ٢٠٠٨، وتمثل هذه الزيادة نسبة (١١.٥%) خلال الفترة نفسها، أما بالنسبة لعام ٢٠٠٩ قد انخفض الطلب العالمي إلى ٨٤.٥ مليون (ب/ي)، وذلك نتيجة للازمة المالية العالمية.

كما شهد العام ٢٠١٠ عودة ارتفاع الطلب العالمي على النفط بعد انخفاضه لسنتين متتاليتين متأثراً بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وتجلت العلاقة بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على

النفط في العام ٢٠١٠، حيث التغير في اتجاه معدلات النمو الاقتصادي العالمي من سالب (٠.٦%) عام ٢٠٠٨ إلى (١.٩%) عام ٢٠١٠، وواصل الارتفاع عام ٢٠١١ إلى (١.٥%)، ويعزي هذا النمو في تغير حجم الطلب إلى برامج التحفيز الاقتصادي التي تنفذه العديد من الدول حول العالم، وبشكل خاص في الدول الصناعية، والذي أدي إلى ارتفاع الطلب على النفط بصورة عامة.

المبحث الثاني
العوامل المؤثر على تطور أسعار النفط العالمية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١)

تمهيد:

تخضع أسعار النفط إلى تذبذبات وتقلبات متغيرة نتيجة العديد من والمؤثرات التي تساهم بشكل كبير في تغير الأسعار النفطية، ومن تلك العوامل العرض والطلب، وكذا العوامل السياسية، والمناخية وغيرها، وبالنظر إلى اقتصاديات دول الخليج العربي المنتجة للنفط فهي قائمة على تصدير سلعة منفردة وهي النفط، لذا نجد أن تقلبات تنعكس عليها بالسلب أو الإيجاب على المدى البعيد والمتوسط نظراً لكون النفط وعوائده المالية يشكلان المورد الأساسي لدعم الموازنة العامة وتمويل عمليات التنمية الاقتصادية، حيث شهدت أسعار النفط تقلبات وعدم استقراره للمده (٢٠٠٠-٢٠١١).

أولاً: تطور اتجاهات أسعار النفط الخام:

يعمل الارتفاع في أسعار النفط إلى تقليص الطلب عليه والبحث عن مصادر أخرى، أو ترشيد استخدامه، أو رفع كفاءة استخدامه، حيث أدي انخفاض الطلب إلى تقليص النشاط الاستكشافي، وانخفاض الاستثمار الموجه لتوسيع الإمكانيات الإنتاجية، وخاصة الإمكانيات الاحتياطية التي يُحتفظ بها لمواجهة الأزمات الطارئة، كما يؤدي الانخفاض في سعر النفط إلى تراجع الاستثمار، وأنشطة الاستكشافات وبناء القدرة الإنتاجية(عبد الله، ٢٠٠٥، ص٣٥).

لقد شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاضاً في مستوياتها خلال عام ٢٠٠١، حيث بلغ معدل سله الأوبك ٢٣.١ دولاراً للبرميل مقارنة بالعام ٢٠٠٠، حيث بلغ وقتئذ ٢٧.٦ دولاراً للبرميل، ولقد كان لأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ دور فاعل في تدني أسعار النفط الخام، وعلى الرغم أن تلك الأحداث عادة ما تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار. إلا أن أسعار النفط الخام بقيت عند مستويات معقولة، مما يدل على قدرت منظمة أوبك الحفاظ على استقرار السوق النفطية، وفي نطاق سعي المنظمة نحو العمل على استقرار السوق النفطية والوصول إلى مستويات أسعار تنال رضا الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، حيث، قامت منظمة أوبك عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ومع نهاية العام ٢٠٠١ بالتأكيد على العمل وذلك اعتباراً من ٢٠٠٢/١/١ بقرارها المتعلق بخفض الإنتاج بإجمالي ١.٥ مليون (ب/ي)، وقد بدأت دول أوبك تجني ثمار ذلك القرار مع انطلاقه عام ٢٠٠٢ حيث أخذت أسعار سلة خامات أوبك في الارتفاع والاستقرار، إذ ظلت واقعة ضمن النطاق السعري المحدد من قبل المنظمة (٢٢-٢٨) دولاراً منذ شهر مايو ٢٠٠٢ إلى نهاية عام ٢٠٠٢، وقد تراوح المعدل الشهري لأسعار سلة خامات أوبك خلال العام بين (٢٢.٦- ٢٨.٤) دولاراً للبرميل، ولقد وصل المعدل السنوي لسعر النفط الخام ٢٤.٣ دولار للبرميل، وعلاوة على الإجراءات المتخذة من قبل منظمة أوبك بشأن مستويات الإنتاج للحفاظ على استقرار الأسعار، وقد شهدت السوق النفطية على مدار العام ٢٠٠٢ العديد من العوامل التي كان لها الأثر الواضح في تحسن مستويات الأسعار ومن تلك العوامل الاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر خلال العام وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلاً حتى نهاية العام ٢٠٠٢، الأمر الذي أدى إلى انقطاع صادراتها النفطية التي يوجه جزء كبير منها إلى السوق الأمريكية، وفي عام ٢٠٠٣ ارتفعت أسعار سلة أوبك بنحو ٣.٨ دولاراً للبرميل أي بنسبة (١٥.٨%) مقارنة بعام ٢٠٠٢ ليصل معدلها إلى ٢٨.٢ دولاراً للبرميل في عام ٢٠٠٢، ويعود

ارتفاع الأسعار إلى مجموعة من العوامل ومن أهمها الاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيرا، واستمرار انقطاع الإمدادات من فنزويلاً نتيجة الإضراب العام في العام ٢٠٠٢، ووجود المخاوف المتزايدة من حدوث نقص في الإمدادات النفطية بسبب التوتر في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لتلك العوامل، والعوامل الأخرى ذات الطبيعة الجيوسياسية(عبد الله، ٢٠٠٥، ص٣٥).

ويوضح الجدول رقم (٣) تطورت حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)(التقرير الإحصائي السنوي ، ٢٠١٢)، وعلى النحو التالي:

جدول رقم (٣)
تطور حركة الأسعار الشهرية لسلة خامات أوبك للمدة (٢٠٠٠- ٢٠١١)
(دولار/برميل)

البيان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
يناير	٢٤.٦	٢٤.١	١٨.٣	٣٠.٣	٣٠.٣	٤٠.٢	٥٨.٥	٥٠.٨	٨٨.٤	٤١.٥	٧٦.٠	٩٢.٨٠
فبراير	٢٦.٨	٢٥.٤	١٩.٠	٣١.٥	٢٩.٦	٤١.٧	٥٦.٦	٥٤.٦	٩٠.٦	٤١.٤	٧٣.٠	١٠٠.٣٠
مارس	٢٦.٧	٢٣.٧	٢٢.٦	٢٩.٨	٣٢.١	٤٩.١	٥٧.٩	٥٨.٦	٩٩.٠	٤٥.٨	٧٧.٢	١٠٩.٨٠
ابريل	٢٢.٩	٢٤.٥	٢٤.٨	٢٥.٣	٣٢.٤	٤٩.٦	٦٤.٤	٦٣.٥	١٠٥.٢	٥٠.٢	٨٢.٣	١١٨.١٠
مايو	٢٦.٩	٢٦.٣	٢٤.٨	٢٥.٦	٣٦.٣	٤٦.٩	٦٥.١	٦٤.٥	١١٩.٤	٥٧.٠	٧٤.٥	١٠٩.٩٠
يونيو	٢٩.١	٢٦.١	٢٣.٨	٢٦.٨	٣٤.٦	٥٢.٠	٦٤.٦	٦٦.٩	١٢٨.٣	٦٨.٤	٧٣.٠	١٠٩.٠٠
يوليو	٢٧.٩	٢٣.٧	٢٥.٢	٢٧.٤	٣٦.٣	٥٣.١	٦٨.٩	٧١.٩	١٣١.٢	٦٤.٦	٧٢.٥	١١١.٦٠
أغسطس	٢٩.١	٢٤.٥	٢٥.٩	٢٨.٦	٤٠.٣	٥٧.٨	٦٨.٨	٦٨.٧	١١٢.٤	٧١.٤	٧٤.٢	١٠٦.٣٠
سبتمبر	٣١.٥	٢٤.٤	٢٧.٤	٢٦.٤	٤٠.٤	٥٧.٩	٥٩.٣	٧٤.٢	٩٦.٩	٦٧.٢	٧٤.٦	١٠٧.٦٠
أكتوبر	٣٠.٤	١٩.٦	٢٧.٣	٢٨.١	٤٥.٤	٥٤.٦	٥٥.٠	٧٩.٤	٦٩.٢	٧٢.٧	٧٩.٩	١٠٦.٦٠
نوفمبر	٣١.٢	١٧.٧	٢٤.٣	٢٨.٥	٣٨.٩	٥١.٣	٥٥.٤	٨٩.٠	٤٩.٨	٧٦.٣	٨٢.٨	١١٠.١٠
ديسمبر	٢٤.١	١٧.٦	٢٨.٤	٢٩.٦	٣٥.٧	٥٢.٦	٥٧.٩	٨٧.٢	٣٨.٦	٧٤.٠	٨٨.٦	١٠٧.٣٠

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، التقرير الإحصائي السنوي، الكويت، ٢٠١٢.

ويتضح من الجدول (٣) أنه، وبعد هبوط الأسعار إلى ما دون خمسين دولاراً للبرميل في بدايات عام ٢٠٠٤ شهدت أسعار النفط ارتفاعاً قياسياً في نهاية ٢٠٠٥ وصل في النصف الثاني من شهر أكتوبر إلى ما يزيد عن ٥٤.٦ دولار للبرميل، وكانت أسعار النفط قد شهدت صعوداً مضطرداً أكثر ٣٠ دولاراً للبرميل في بداية عام ٢٠٠٤ إلى أعلى مستوى حيث وصل السعر إلى ٨٠ دولاراً للبرميل خلال العام ٢٠٠٧، وقد عادت أسعار النفط للانخفاض تدريجياً بعدها، عبر مسار لا يخلو من التقلبات والتذبذب، لتعود للارتفاع في بداية صيف ٢٠٠٨، ومن ثم للانخفاض قليلاً لأقل من سبعين دولاراً للبرميل خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩، لتنطلق بعدها إلى مستويات قياسية في نهايات أكتوبر، ليرتفع سعر النفط في عام ٢٠١٠ إلى حوالي ٧٧ دولار للبرميل، ويواصل ارتفاعه في عام ٢٠١١ ليصل إلى ١٠٧ دولار تقريباً، ومع تزايد سعر النفط، تأثر المستوى المعيشي للمواطنين سلباً في الدول غير المنتجة للنفط، خاصة في الدول النامية أو الفقيرة، وازدادت كلفة المواصلات والإنتاج الصناعي في الدول الصناعية، مما قلل من هامش الربح للشركات غير النفطية، وحول جزءاً غير يسير من عوائد النمو الاقتصادي العالمي للدول المنتجة للنفط، وقد أدى هذا لزيادة القلق على استقرار الاقتصاد العالمي وقدرته على الاستمرار في النمو.

ومما سبق يتضح أن أسعار النفط بلغت ذروتها في عام ٢٠٠٨ أبان الأزمة المالية العالمية، ولكنها أخذت بالانخفاض عام ٢٠٠٩، وعادت وارتفعت عام ٢٠١١، ولقد بذلت الدول النفطية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في الأوبك وهي (السعودية، الأمارات، الكويت، قطر) جهود حقيقية عام ٢٠٠٠ للمحافظة على استقرار أسعار النفط ومعدلات النمو في الاقتصاد العالمي، عن طريق الزيادة في الإمدادات، كما أن في عام ٢٠٠٨ كان غير عادي للسوق

والصناعات البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية، فأن عام ٢٠٠٩ هو الآخر عام غير عادي فخلال هذا العام تحدد مسار العرض والطلب العالمي على النفط ومسار الاستثمارات النفطية والسياسات التي اتخذتها العديد من الدول المستهلكة والمنتجة للنفط (المهنا، ٢٠٠٩، ص٢٥).

ثانياً: تقلبات أسعار النفط الخام (الاسمية ، والحقيقية):

أ- الأسعار الاسمية: هي الأسعار الحالية التي يجرى التعامل بها عملياً في السوق بتاريخ معين والتي بموجبها يسعر البرميل النفط الواحد والمتر المكعب من الغاز، وقد تنسب الأسعار إلى أسواق مختلفة مثل سعر برنت أو سعر النفط العربي وغيرها، وقد تشمل أنواع معينة من النفط الثقيل أو الخفيف أو حسب نسبة محتوياتها من الكبريت وغيرها (شفيع، ٢٠٠٨، ص٢٨).

ويوضح الجدول رقم (٤) تطور حركة الأسعار الاسمية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١) (التقرير الشهري لمنظمة أوبك ، ٢٠١٢)، وعلى النحو التالي:

جدول رقم (٤)

تطور حركة الأسعار الاسمية خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١١)

(دولار/برميل)

البيـــان	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
سعر النفط الخام	٢٧.٦	٢٣.١	٢٤.٣	٢٨.٢	٣٦.٠	٥٠.٦	٦١.٠	٦٩.١	٩٤.١	٦١.٠	٧٧.٠	١٠٧.٤٦

المصدر: منظمة الأقطار المصدرة للبترول، الإدارة الاقتصادية، التقرير الشهري لمنظمة أوبك، الكويت، ٢٠١٢.

ويتضح من الجدول (٤) أن أسعار النفط في ارتفاع مستمر منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغت الأسعار ذروتها في الارتفاع في عام ٢٠٠٨ حتى وصلت الأسعار إلى ٩٤.١ مسجلة أعلى الأسعار، وقد شهد عام ٢٠١٠ استقراراً نسبياً لأسعار النفط العالمية، برغم من التقلبات خلال العام، بالمقارنة مع حالة عدم الاستقرار التي اتسمت بها حركة الأسعار خلال العاميين السابقين حيث تحركت الأسعار من ٦١.٠ في عام ٢٠٠٩ إلى ٧٧.٠ في عام ٢٠١٠، إلى أن وصل في سعر النفط الخام في عام ٢٠١١ إلى حوالي ١٠٧ دولار للبرميل الواحد.

ب- السعر الحقيقي:

هو السعر الاسمي الحالي منسوباً إلى سنة الأساس ويتم حسابه حسب السعر الاسمي الحالي بعد استبعاد تأثير عوامل التضخم الماثلة بين سنة الأساس المعتمدة والسنة الحالية، وبموجبه يتم المقارنة بين القدرة الشرائية المتحققة عن بيع برميل النفط الواحد في السنة الحالية عنها في سنة الأساس.

ج – السعر الاقتصادي:

قد يشترك أكثر من عامل في تحديد السعر الاقتصادي وتتداخل هذه العوامل في السوق ضمن عوامل الطلب والعرض، يتم بموجبها تحديد السعر الاقتصادي، ويعتبر السعر الاقتصادي هو السعر الذي يحسب سعر النفط والغاز بالاعتماد على العوامل الاقتصادية، وتتضمن تلك العوامل أسس ومبادئ اقتصادية علمية، مثل القيمة النفعية لها، قدرتها في الطبيعية، وتكاليف إنتاجها وأسعار السلع البديلة لها التي تقدم نفس الخدمات، لذلك فإن السعر الاقتصادي للنفط والغاز يختلف في تقديرنا عن السعر الحقيقي أو الموضوعي يمكن أن يتحدد في ضوء ثلاث معايير أو مبادئ سبق إقرارها في اتفاقية نفطية دولية، وعلى الرغم من أن تلك الاتفاقيات لم تعد سارية، فإن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم عند الطلب على النفط مازال يصلح أساساً لتدريج السعر حفاظاً على قيمته الحقيقية، وقد أقرت اتفاقية طهران المبرمة مع شركات النفط العالمية عام ١٩٧١ المعيار

الأول وهو تصعيد سعر النفط بمعدل (٢.٥%) سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت المعيار الثاني وهو زيادة السعر بمعدل (٢.٥%) كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة بنضوبها، لزيادة خدمة لمستهلكها (عبد الله، ٢٠١٠، ص٣٧).

كذلك أقرت اتفاقية جنيف الأولى (١٩٧١) والثانية (١٩٧٣) المعيار الثالث، وهو مبدأ تصحيح سعر النفط تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية وبمقتضاها زادت الأسعار بنحو (٨.٥%) عقب تعويم وتخفيض قيمة الدولار في ديسمبر ١٩٧١، كما أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في يونيو ١٩٧٣ عقب تخفيض الدولار للمرة الثانية حيث زادت بمقتضاها الأسعار بنحو (١١.٩%) مع تصحيحها شهرياً تبعاً لتقلب العملات، هذه هي الثلاث مبادئ الذي يجب إتباعها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظاً على قيمته الحقيقية، بافتراض أن تغير قيمة الدولار بالزيادة أو بالانخفاض في مواجهة المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقاً لمبدأ طهران لا يقل عن (٥%) سنوياً في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وهذا هو أدنى للسعر الاسمي.

ثالثاً: تطور الأسعار سلة خامات أوبك وبعض أنواع النفط الأخرى:

يُعد النفط أكثر سلع العالم تداولاً، وتوجد أكبر أسواق النفط في العالم في لندن ونيويورك وسنغافورة، وللنفط الخام أنواع وخواص مختلفة يتوقف على وزنه النوعي، ومحتواه من الكبريت ويختلفان حسب استخراج النفط ويوجد أصناف وأنواع مختلفة للنفط الخام، حيث يقبل خام برنت بوجه عام على أنه المعيار العالمي، برغم أن المباع منه أقل بكثير من بعض خامات المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، ووفقاً لبورصة البترول الدولية فإن خام برنت يستخدم لتسعير التعاملات في ثلثي إمدادات الخام في العالم (جابر، ٢٠٠٤، ص٢٥).

وفي الولايات المتحدة فإن المعيار هو خام وسط تكساس المتوسط، وإن خامات النفط تسعر عادة بالمقارنة مع خام وسط تكساس المتوسط، لكن أسعار الخام في بورصة نيويورك عادة ما يشار إليها بخام بالخفيف، لقد كانت أسعار النفط العربي الخام خلال نصف قرن من الزمن غير متجانسة مع قيمة النفط الحقيقية كمورد وكمصدر مهم وحيوي، له استعمالات نادرة تختلف في الكثير من الصفات عن المصادر البديلة المعروفة في الوقت الحاضر وبخاصة الفحم الحجري (العبوسي، ١٩٥٦، ص٤٠).

أ- خام برنت:

يعتبر خام برنت من النفط الخفيف بسبب وزنه النوعي البالغ ٣٨ درجة وانخفاض نسبة الكبريت التي تصل إلى (٣٧%)، ويستخدم خام برنت كمصدر لتسعير النفط العالمي لثلثي إنتاج النفط العالمي خاصة في الأسواق الأوربية والإفريقية.

ب- خام غرب تكساس:

يستخدم مقياس غرب تكساس في أمريكا الشمالية أكبر سوق للنفط في العالم، وخام غرب تكساس من النفط الخفيف، ووزنه النوعي ٣٩ درجة، ويحتوي على (٢٤%) من الكبريت.

ج- سلة خامات أوبك:

عملت منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في عام ٢٠٠٥ على تعديل تشكيلة سلة خامات أوبك لتصبح مكونه من (١١) نوعاً من النفط بدلاً من السلة القديمة المكونة من (٧) أنواع من النفط وتتمثل خامات الدول الأعضاء في الأوبك (العربي الخفيف السعودي، مزيج الصحراء، الخام الكويتي، والبصرة الخفيف العراقي، والسدرة الليبي، وموريان الإمراتي، وقطر البحري، والخام الكويتي، والإيراني الثقيل، وبي سي أف الفنزويلي، وبوني الخفيف النيجيري، ومينا الأندونيسي)، وتصل كثافة السلة حوالي ٣٢.٧ درجة واحتوائها على مستوى كبريتي كبير.

رابعاً: تأثير تطور أسعار النفط على الموازنة العامة لدول الخليج العربي:

تعتمد الدول العربية بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية في تمويل موازناتها العامة، وبالتالي تتطور الموازنة العامة طبقاً لتطور العائدات النفطية، وفيما يلي عرض تأثير تطوير أسعار النفط خلال المدة (٢٠٠٠-٢٠١١) على أوضاع المالية العاملة لدول الخليج العربي من خلال تحليل تأثيرها على الإيرادات العامة والنفقات العامة، ومن ثم التطرق إلى الوضع الكلي للموازنة العامة لدول الخليج العربي، وعلى النحو التالي:

أ- الإيرادات العامة:

بلغت إجمالي الإيرادات العامة في دول الخليج العربي خلال تلك المدة (٢٠٠٠-٢٠١١)، حيث بلغ ٢٠٦.٥٦ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ مقارنة بالعام ٢٠١١، والذي بلغ فيه ٨١٩.٨٨ مليار دولار، أي بمتوسد سنوي قدره (٤٢%)، ويرجع هذا الارتفاع في الإيرادات بشكل أساسي إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بدرجة كبيرة في ضوء الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط، حيث وصلت مساهمتهما في إجمالي الإيرادات العامة والمنح بنحو (٨٠%) في العام ٢٠١١، وبدرجة أقل الأداء الجيد في بنود الإيرادات الأخرى[التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة للمدة من ٢٠٠٠-٢٠١١].

أما ما يتعلق ببنود إجمالي الإيرادات العامة والمنح فقد نمت الإيرادات النفطية، والتي تمثل أكبر نسبة مساهمة بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (٤٨%) منتقاه من مستوى ٢٦.٨٣ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٦١٩.٠٨ مليار دولار في العام ٢٠١١، وقد مثلت تلك السنة أكبر معدل زيادة والتي قدر بنسبة (٤٩.٢%)، وذلك يعود إلى المستويات الغير مسبوقة والتي وصلت إليها أسعار النفط في نفي العام.

ويعود الارتفاع الكبير في حجم الإيرادات إلى الارتفاع الكبير الذي شهدته الإيرادات النفطية، حيث كان سبباً رئيسياً أيضاً في ارتفاع وتيرة النمو الاقتصادي في معظم دول الخليج العربي، مما نجم عنه ارتفاع في معدلات نمو عناصر الإيرادات العامة الأخرى، وتبعاً لذلك فقد انتقلت الإيرادات الضريبية من مستوى ٥٢.٨٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى مستوى ١٣٠.٠٥ مليار دولار في العام ٢٠١١ أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره (١٨.٤٤)، ومن ثم فقد تضاعفت قيمة الإيرادات الغير ضريبية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)، حيث انتقلت من مستوى ٢٢.١٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٤٢.٥٣ مليار دولار في حين أن الإيرادات الأخرى، والتي تتمثل في المنح والدخل والاستثمار قد انتقلت من مستوى ٤.٩٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٣١.٠٨ مليار دولار في العام ٢٠١١.

ب- النفقات العامة:

لقد شهد الإنفاق العام لدول الخليج العربي ارتفاعاً بصورة منتظمة وذلك بداية من العام ٢٠٠٨، وبمتوسط سنوي بلغ نحو (٢٢.٩%) منتقلاً من مستوى ٢٠٠.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٥٦٥.٩ مليار دولار في العام ٢٠١١، باستثناء تراجع بسيط حدث في العام ٢٠٠٢، وذلك تزامناً مع المنحنى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة ما بين (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، والذي ترتب عليه زيادة في قيمة العائدات النفطية لدول الخليج العربي.

أما فيما يتعلق بتوزيع الإنفاق العام بين شقيه الجاري والرأسمالي، فقد نما الإنفاق الجاري في دول الخليج العربي بمتوسط سنوي قدره (١٨.٢٦%) منتقلاً من مستوى ١٦٠.٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ إلى مستوى ٣٩٥.٥٦ مليار دولار في العام ٢٠١١، بينما نما الإنفاق الرأسمالي بمتوسط سنوي قدره (٤٢.٤٢%). إذ انتقل من مستوى ٣٨.٣٨ مليار دولار في العام ٢٠٠٠ ليصل إلى مستوى ١٦٨.٦٣ مليار دولار في العام ٢٠١١ [التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)، مرجع سابق].

ج- الموازنة العامة الكلية لدول الخليج العربي:

وفيما يتعلق بالوضع الكلي للموازنة العامة لدول الخليج العربي خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١) فإن رصيد الموازنة لدول الخليج العربي تأخذ اتجاهاً تنازلياً متلازماً مع هبوط العائدات النفطية. إذ بلغ العجز الكلي في الموازنة بما يقدر بـ (١٧.٩ ، ٢٠.١٩) مليار دولار على التوالي، وبعد الارتفاعات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٦) والتي ترتبت عنها زيادة ملموسة في العائدات النفطية، تحقق على إثرها فوائض هامة للميزانية العامة خلال تلك الفترة منتقلتين من مستوى ٦.٣٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٣ إلى مستوى ١٤٩.١ مليون دولار في العام ٢٠٠٦، وقد سجلت في العام ٢٠١١ أعلى فائض في الموازنة العامة لدول الخليج العربي خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١)، والذي قدر بمستوى ٢٥٠.٥ مليار دولار وهو ما يزيد عن ضعف ما تحقق خلال العام ٢٠٠٧، وقد تزامن ذلك مع المستوى الكبير الذي حققته العائدات النفطية خلال نفس العام، والذي بلغ مستوى ٦٢٣.٩ مليار دولار(التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١١)، مرجع سابق).

ومما سبق يتبين الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في تمويل الموازنة العامة لدول الخليج العربي، كما تبرز لنا العلاقة الطردية المباشرة التي تجمع الموازنة العامة بالعائدات النفطية وبالتالي أسعار النفط.

المبحث الثالث
العوامل المؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الموازنة العامة لدول الخليج العربي

تمهيد:

يُعد النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، وترجع العوامل المؤثرة على الأسعار إلى عدد من عوامل من بينها العوامل الجيولوجية حيث إن الدول النفطية الكبرى وصلت إلى ذروة إنتاجها ولا تتوفر فيها احتياطات نفطية جديدة يمكن استغلالها، كذلك بعضها إلى أسباب اقتصادية منها المستخدم في الصين والهند، وهنالك عدة أسباب مؤثرة على ارتفاع أسعار النفط ضمن معسكر المنتجين والمستهلكين، كذلك الاختلاف في الرؤيا والمصالح بينهما، ولكن يبقي الطلب والعرض هما المحددان الأساسيان لسعر النفط شأنه في ذلك شأنه أي سلعة أخرى، فبالنسبة للعام ٢٠٠٨ فإن التقلبات ارتفاع وانخفاض الأسعار التي شهدتها أسعار النفط تعود بشكل أساسي إلى الأزمة المالية العالمية التي ألقت بظلالها على السوق النفطية العالمية(على نقي، العدد (٢٨)، ٢٠١٠، ص١٣٢).
وهناك عدة عوامل مؤثرة على تقلبات أسعار النفط العالمية، من أهمها ما يلي:

أولاً: العوامل الاقتصادية:

إن الاستقرار في السوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة إستراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

أ- الطلب العالمي على النفط:

ينقسم الطلب على النفط إلى نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة ويمر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث إن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية، وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط. أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو

الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح، وتأثر الطلب بصورة رئيسية بعوامل عديدة ذات تأثيرات مختلفة، ومنها معدلات النمو الاقتصادي المشجعة للطلب.

ب- العرض العالمي على النفط:

تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، ومن أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط، كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دوراً حيوياً في عرض النفط، كذلك المخزون التجاري والاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية، والمراقب للأحداث خلال الفترة يجد أن العوامل السابقة تحققت جميعها وأثرت في عرض النفط وبالتالي في مستوى الأسعار(مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، ٢٠٠٥، ص٣٩٧).

لقد مر الصناعات البترولية منذ نشأتها بثلاث شركات ثم سبع شركات عالمية للنفط سيطرت على الإنتاج العالمي، واحتكرت الإنتاج وتمكنت من السيطرة على آليات الطلب والعرض، وقد اتجهت الدول المصدرة والمنتجة للنفاط إلى إنشاء كيان مؤسسي أو كارتل ينظم العلاقة بين أطراف السوق، هنا سنتطرق إلى آليات العرض والسوق النفطي والمتمثلة فيما يلي:

١- الشركات العالمية الكبرى:

لقد سيطرت شركات الشقيقات السبع على السوق العالمية للنفط خلال ما يزيد على خمس عقود زمنية حيث كانت تمتلك عدة مميزات منها ارتباطها الوثيق ببعضها الذي ساعدها في تنسيق سياستها السعرية فيما بينها، كذلك تمكنت من نسج خيوط شبكة عالمية بينها تمتد مظلتها لتغطي الأنشطة الإنتاجية المختلفة كالإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع، كما أن هناك عاملاً ثالثاً لا يقل أهمية عن السابقين، مكن هذه الشركات من إحكام السيطرة على السوق العالمي للنفط، ألا وهو وجود هذه الشركات في سوق دولة تتمتع بأقوى نفوذ سياسي واقتصادي وهي الولايات المتحدة الأمريكية، مما يشد من أزرها ويقوى بنيانها، هذا فضلاً عن تنويع أنشطتها في الصناعات المختلفة غير النفطية (الخوالي، ١٩٩٢، ص١١٣).

٢- الشركات الأمريكية المستقلة:

وهي شركات لا تعمل إلا في الولايات المتحدة ذات أحجام مختلفة، وتمتاز هذه الشركات لإنتاجها للنفط فقط.

٣- الشركات البترولية الوطنية:

وهي تلك الشركات التي تكون مملوكة للدولة، وتتبع السياسة النفطية للحكومة، الأمر الذي يؤدي ضعف سيطرتها على البترول العالمي، لكنها محتكرة للسوق المحلي.

٤- الدول المصدرة للنفط:

وتنقسم هذه الدول إلى مجموعتين إحداهم تضم مجموعة الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، وتعتبر هذه المنظمة ذات أثر كبير في تقلبات أسعار النفط لأنها تعمل في ظل كارتل منظم، والأخرى تشتمل على الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في منظمة الأوبك وتهدف هذه المنظمة إلى حماية الدول المصدرة للنفط من أي إجراءات تجاه أسعار النفط، وذلك من خلال تثبيت أسعار النفط وتأمين أعلى الأسعار من أراضي أعضائها (عبد العزيز، ١٩٨٢، ص٥٤).

ولقد سيطرت منظمة الأوبك على سوق النفط، وتمكنت من زيادة أسعار النفط، وهذا يشير إلى نجاح منظمة الأوبك في قدرتها على زيادة أسعار النفط، ولقد لعب عدد من عوامل الاقتصادية دوراً مهماً ومؤثراً في دفع الأسعار في اتجاه الارتفاع ومن هذه العوامل ما يلي:

- الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط للدول المستهلكة للنفط مثل الصين، حيث أصبحت الصين حالياً ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، تستهلك حوالي سبع ملايين (ب/ي) من النفط، تستورد نصفها تقريباً، كذلك زيادة الطلب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الصناعية الكبرى بعد أن شهدت هذه الدول انتعاشاً ملحوظاً في نشاطها الاقتصادي.
- النقص في الإمدادات النفطية المكررة، وذلك بسبب انخفاض إنتاج المصافي الأمريكية بصورة رئيسية، وعدم قدرتها على تلبية الطلب من منتجاتها.
- أدى ارتفاع تكاليف تكرير وإغلاق العديد من المصافي في البلدان المنتجة أدى إلى نقص في منتجات النفط ومشتقاتها وارتفاع الأسعار.
- أسهم تدفق الاستثمارات من صناديق المعاشات وصناديق التحوط على السلع الأولية في إصدار مضاربة في أسواق النفط، وذلك بهدف تحقيق أعلى العائدات في سوق الأسهم والمستندات.

المخزون النفطي الأمريكي، وذلك بحكم ثقل أمريكياً، حيث يتم أسبوعياً إصدار تقريرين من جهتين رئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية للبترول ووزارة الطاقة الأمريكية لتحديد مخزون النفط والمشتقات النفطية، وبالتالي فإن أسعار النفط تتبدل تبعاً للأرقام التي ترد في التقريرين وهكذا يتوالي الصعود والهبوط أسبوعياً في أسعار النفط وليس بشكل سنوي كما كان سابقاً (زلوم، ٢٠٠٨، ص١١٥).

- استمرار انخفاض سعر صرف الدولار مقابل اليورو والعملات الأخرى منذ عام ٢٠٠٢، وذلك بسبب تراجع أسعار الفائدة الأمريكية وتباطؤ النمو الاقتصادي.
- الإضرابات العمالية في عدد من الدول المنتجة للنفط الخام بهدف رفع الأجور، وتحسين أوضاعهم الاجتماعية.
- تراجع إمدادات النفط الخام من نيجيريا بمقدار ٦٠٠٠ ألف (ب/ي) منذ بداية فبراير عام ٢٠٠٦ وذلك بسبب هجمات مسلحين على صناعات النفط في البلاد، وكذلك إضراب شركة النفط النيجيرية عن العمل احتجاجاً على نظام الرعاية الاجتماعية وخصخصة أكبر مصفاة نفط في البلاد.

ارتفاع أسعار النفط أدى إلى حدوث اختلال في موازين مدفوعات الدول المستوردة، سواء للديون الخارجية أو الميزانية العامة وخصوصاً في الدول النامية، بسبب زيادة تكاليف استيراد النفط ومشتقاته، وعجز أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة إنتاج النفط بمعدل أكبر بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على النفط لتهدئة الأسعار المشتعلة على النفط الخام، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية بمقدار يقارب ٢ مليون برميل، ولكن بدون فائدة ملموس (زياد على ، ٢٠٠٥، العدد(١٣٤)، ص٣٨).

- المستويات المنخفضة للمخزون التجاري في الدول الصناعية والذي يشكل جزء كبير من المخزون التجاري العالمي، وقد انخفض المخزون التجاري في نهاية الربع الرابع من عام ٢٠٠٧ بمقدار ٥٩ مليون برميل أي حوالي (٢.٢%) مقارنة بمستويات المخزون للفترة المماثلة لعام ٢٠٠٦، ليبلغ الإجمالي ٢.٦١٧ مليون برميل.
- المضاربة في الأسواق الآجلة على سلعة النفط، حيث حقق أصحاب الصناديق الاستثمارية أرباحاً كبيرة على المدى القصير، وذلك من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك الأسواق.

ثانياً: العوامل الجيوسياسية:

تلعب العوامل الجيوسياسية دوراً هاماً في ارتفاع أسعار النفط في التوترات والاضطرابات والنزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية، وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع، وبذلك بقي العامل السياسي عاملاً آنياً ومرحلياً مرهوناً بظروف سياسية معينة، وأثرت الاضطرابات والنزاعات خلال الفترة (٢٠٠٠- ٢٠١٠) في تذبذب أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة ومن أمثلة ذلك(زياد على ، ٢٠٠٥، العدد(١٣٤)، ص٣٨)

- توتر الأوضاع الأمنية على الحدود العراقية بين حزب العمال الكردستاني وتركيا في ذلك الوقت، واستمرار توتر الأوضاع السياسية والأمنية في العراق وعدم استقرارها.
- التوتر بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي واحتمالات فرض مجلس الأمن والدول الأوربية مزيد من العقوبات على إيران، ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.
- أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ودورها في تدني أسعار النفط الخام.
- شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير آمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب سواء في الخليج العربي أو شمال أفريقيا، ولاسيما نيجيريا أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.

إعلان الولايات المتحدة في عام ٢٠٠١ أنها سوف تسحب الاحتياطي الاستراتيجي المتوافر لديها بشكل منفرد إذا ما احتاجت إليه، لذلك انخفضت الأسعار النفط في ذلك العام وعام ٢٠٠٢ مقارنة بعام ٢٠٠١ (التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣)، ص١٢٩) .

ثالثا ـ العوامل النفسية:

تلعب العوامل النفسية دوراً كبيراً في سوق النفط لا تختلف كثيراً في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط ومن هذه العوامل (مصطفى على، ١٩٩٨، ص١٧):

- التأثيرات النفسية للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة في منطقة الشرق الأوسط (إيران، العراق، فلسطين، السودان، اليمن، مصر وغيرها من الدول العربية) الأمر الذي دفع المتعاملين في السوق النفطية للمراهنة على ارتفاع أسعار النفط.
- انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو، دفع المستثمرين إلى استخدام النفط ملاذاً آمناً في مواجهة ضعف الدولار.
- تهديد دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية لإيران بوقف أعمالها النووية مما جعل في أذهان محللي السوق والمضاربين اعتقاداً بأنها تخفض إنتاجها من ٣ مليون (ب/ي) الذي تقوم بإنتاجها إلى النصف.

رابعا : العوامل الفنية:

تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، وقد شهد عام ٢٠٠٨ حدوث حرائق وفيضانات وأعطال أدى إلى توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- إغلاق شركة أرامكوا رصيف بمرفأ رأس التنورة بسبب اندلاع الحرائق، حيث يمثل مرفأ رأس التنورة السعودي طاقة لشحن ٥.٥ إلى ٦ مليون طن يومياً من النفط.
- الفيضانات في تكساس بالولايات المتحدة أدت لخفض إنتاج مصفاة النفط بمقدار ١٨٠ ألف (ب/ي).
- تعطيل مصافي التكرير النفطية الأمريكية، مثل شركة ميرفيأويل في ولاية لويزيانا.

- حريق مصفاة تابعة لمجموعة اكسون وبيل الواقعة في فاولي ببريطانيا، والتي تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالي ٣٢٦ ألف (ب/ي).
- حريق بوحدة تكرير الخام النفط في مصفاة باسكاجولا التي تتولي إداراتها شركة شيفرون في الميسيسيبي.

خامسا : العوامل النقدية:

إن هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك" ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج، لقد برز آثار انخفاض الدولار في منطقة الخليج في زيادة الشراء من السوق الأمريكية التي أصبحت أرخص من السوق الأوربية، لذا فإن التحول الكبير عن السوق الأوربية لصالح السوق الأمريكية سيتطلب وقتاً كبيراً يستمر الدولار ضعيفاً أمام اليورو والإسترليني (عبد الحي زلوم، ٢٠٠٨، ص١١٩).

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج:

١- أن ارتفاع النمو الاقتصادي العالمي، أدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي على النفط ومشتقاته، مما انعكس بالإيجاب على ارتفاع أسعار النفط عالمياً.

٢- أن أسعار النفط تخضع لعوامل عديدة وليس العرض والطلب هو العامل الوحيد في تحديد أسعار النفط عالمياً، بل هناك عوامل أخري مؤثرة في تحديد سعر النفط عالمياً ومنها عوامل الجيوسياسية، والعوامل المناخية، والعوامل النفسية، والعوامل الفنية، والعوامل النقدية، حيث لعبت تلك العوامل دوراً في تحديد سعر النفط العالمي.

٣- أن عدم الاستقرار السياسي وبروز ظاهرة الإرهاب في الدول المصدرة للنفط، أدت إلى تقلبات أسعار النفط العالمية.

٤- أن هناك تداعيات أيضاً مترتبة على تقلبات أسعار النفط العالمية، ومنها التداعيات الاقتصادية التي ساهمت عوائد النفط في زيادة الإنفاق على المشاريع العمرانية والتطويرية والبنية التحتية لمعظم الدول المصدرة للنفط.

٥- أن هناك تبيان متوازي على صعيد تقلبات أسعار النفط عالمياً يؤثر بالسلب على الموازنة العامة لدول الخليج العربي.

ثانياً: التوصيات:

١- يتطلب من الدول المصدرة للنفط أن تترك تحديد أسعار النفط يخضع لقانون الطلب والعرض، وآلية السوق الحر، مع وضع سعر استرشادي يرتبط بسقف للإنتاج المقرر من كل دولة وليس زيادة الإنتاج أو خفضه من قبل بعض الدول التي تحدد السعر.

٢- يتطلب من دول مجلس التعاون ومنظمة الأوبك أن تعمل على تسعير النفط مقابل سلة من العملات وليس بالدولار الأمريكي فقط، وهذا يؤهلها تفادي انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الأخرى.

٣- ينبغي على منظمة الأوبك إعادة النظر في سياستها الإنتاجية والتسويقية، والعمل على تجسيد التعاون مع غيرها من الدول المصدرة للنفط، وذلك بهدف تعظيم نصيبها من الربح وتفادي الخسائر المستقبلية.

٤- السعي نحو تحقيق نوع من الاستقرار لأسعار النفط عالمياً، وهذا يحافظ على استقرار العائدات النفطية لكل الدول المصدرة للنفط، مما يجعلها وضع الخطط المناسبة لعملية التنمية الاقتصادية لديها.

المصادر

أولاً: الدراسات:

١- أحمد زكي اليماني، "دور النفط في الاقتصاديات العربية في ظل المتغيرات العالمية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، ٢٠٠٩.
٢- حسين عبد الله، "دراسة أولية لنموذج الدول النفطية، تجارب الدول الخليجية وليبيا في تحقيق الرفاهية الاجتماعية وأهم التحولات المعاصرة وأثرها على هذا التوجه"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠.
٣- سعيد فتحي الخوالي، "اقتصاديات النفط"، دار حافظ للنشر والتوزيع، السعودية، ١٩٩٢.
٤- عبد الحي زلوم، "مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار"، دار فارس للنشر والتوزيع، ط(١)، عمان، الأردن، ٢٠٠٨.
٥- عدنان جابر، "العرب وعصر ما بعد النفط"، دار علاء الدين، دمشق، ٢٠٠٤.
٦- محمد جواد العبوسي، "البترول في البلاد العربية"، منشورات معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة، ١٩٥٦.
٧- مصطفي قارة وآخرون، "دور الصندوق في مساهمة دول الأعضاء المتأثرة في ارتفاع أسعار النفط العالمية"، دراسة تسهيل إنشاء النفط، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٧.
٨- هند مصطفى على، "أزمة انهيار أسعار النفط واقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، دراسات إستراتيجية خليجية"، العدد(١٠)، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، ١٩٩٨.
٩- يوسف عبد الله، "تقلبات أسعار البترول"، بحث مقدم لقسم الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٦.
١٠- فلاح شفيع، "السياسة التسعيرة للنفط، والغاز"، مركز النور للدراسات، ٢٠٠٨.

ثانياً: المجلات:

١- إبراهيم عبد العزيز المهنا، "التطورات الحديثة والمستقبلية في أسواق البترول العالمية"، ورقة عمل مقدمة للملتقى العشرين لأساسيات النفط والغاز، (أوبك)، الكويت ٢٠٠٩.
٢- حسين عبد الله، "أسعار النفط، "التصحيح عبر آليات السوق"، العدد (١٥٤)، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣- حمدي عبد العزيز، "أوبك من مؤتمر إلى مؤتمر"، مجلة البترول، عدد يناير، فبراير، ١٩٨٢.
٤- زياد علي، "ارتفاع أسعار النفط (الأسباب والتداعيات)"، مجلة شؤون عربية، الملف الاقتصادي، العدد (١٣٤)، جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٨.
٥- زياد على، "الاستثمار في القطاع النفطي"، بيروت، المجلة الاقتصادية، ٢٠٠٥، العدد(١٣٤).
٦- عباس على نقي، "النفط والتعاون العربي"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (٣٦)، العدد (٢٨)، الكويت، ٢٠١٠.
٧- مركز الأهرام للدراسات السياسة والإستراتيجية، "سوق النفط العالمية وتداعياتها على الدول العربية"، القاهرة، مصر، ٢٠٠٥، ص١١٩.

ثالثاً- التقارير:

١- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة"، القاهرة، ٢٠٠١.
٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات في مجال النفط والطاقة"، القاهرة، ٢٠٠٥.
٣- التقرير العربي الاقتصادي الموحد، أعداد مختلفة للفترة من (٢٠٠٠-٢٠١١).
٤- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، "النفط والحرب لأنجلو أمريكية على العراق"، والتقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٢ – ٢٠٠٣).
٥- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، "تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة"، الكويت، ٢٠١٠.
٦- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك)، "تقرير الأمين العام السنوي الخامس والثلاثون، التطورات الدولية في مجال النفط والطاقة"، الكويت، ٢٠٠٨.